# مؤشر 1102 لاستدامة المنظمات غير الحكومية في أفريقيا جنوب الصحراء

       2011                                

غابون العاصمة: ليبرفيل النظام السياسي: جمهورية؛ نظام رئاسي متعدد الأحزاب عدد السكان: 123,806,1 تقدير. يوليو 2102  الناتج المحلي الإجمالي للفرد تعادل القوة الشرائية : 004,61 دولار مؤشر التنمية البشرية: 601 استدامة المنظمات غير الحكومية: 4.5 لقد          استدامة المنظمات غير الحكومية في غابون بشكل كبير في 1102. لم يتم تسجيل أي تقدم في اتجاه تحسين السياق القانوني، حيث تم تأجيل مراجعة القانون 53 26 بشأن الجمعيات إلى تاريخ غير محدد. كما كان على المنظمات غير الحكومية مواجهة وضع سياسي متوتر بسبب الانتخابات التشريعية التي جرت في 1102. عندما رفضت الحكومة تنفيذ نظام تحديد الهوية البيومترية للناخبين، قاطعت المعارضة الانتخابات وقاد تجمع من المنظمات غير الحكومية حركة تسمى يكفي يكفي  للمطالبة بانتخابات شفافة. في إطار هذه الحركة، اعتمد الفاعلون في المجتمع المدني للمرة الأولى موقفًا واضحًا بشأن النقاش السياسي في غابون وقدمت المجموعة قائمة من ثلاثة عشر مطالبة لإجراء انتخابات شفافة. لكن نسبيًا قليلاً من المنظمات غير الحكومية قد شاركت في هذه الحركة، والعديد من الآخرين ظلوا صامتين بسبب الخوف من السلطات العامة، ومن الضغط والتخويف. لقد أدت الحركة أيضًا إلى تفاقم التوترات داخل المجتمع المدني. واحدة من الخصائص للمجتمع المدني الغابوني هي في الواقع الانقسام بين المنظمات غير الحكومية المؤيدة للحكومة والمنظمات غير الحكومية الأكثر استقلالية. إذا كانت المنظمات غير الحكومية غير مرتبطة من الناحية النظرية بأي حزب سياسي معين، فإنها غالبًا ما تفعل ذلك لتعزيز بعض القضايا. يتم إنشاء المنظمات غير الحكومية المؤيدة للحكومة بواسطة



شخص في السلطة أو شخص يبحث عن حامي في السلطة. عادة ما تستفيد من بعض الامتيازات من السلطات العامة، بينما تتلقى تلك التي تكون أكثر انتقادًا للحكومة تهديدات بحلها أو تهديدات شخصية ضد مديريها. تفاقمت الانقسامات في عام 1102 بين المنظمات غير الحكومية المؤيدة للحكومة والمنظمات غير الحكومية المستقلة. لقد أدى الصراع المتزايد بين هذين المجموعتين إلى عرقلة ظهور مجتمع مدني قوي ومستقل. أصبحت السلطات العامة أكثر عدائية تجاه المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك التي تتحدى السياسات الحكومية. لم يتم التسامح مع المنظمات غير الحكومية إلا عندما كانت المجتمع الدولي يشترط مساعدته على مشاركتها في البرامج. من خلال فهم أدوارها ومسؤولياتها، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى احتراف المزيد من موظفيها، ومكاتبها، وإدارتها، ومهاراتها التقنية. كما بدأت المنظمات غير الحكومية في التعاون بشكل أكبر و تشكيل ائتلافات ومنصات لقيادة حملات المناصرة، كما يتضح من حركة يكفي يكفي  ومنصة البيئة في غابون. بدأت بعض الائتلافات والمنصات في وضع خطط استراتيجية. بالإضافة إلى الصراع مع السلطات، تعاني المنظمات غير الحكومية من نقص في مصادر التمويل، مما يحد من أنشطتها ويمنعها من توظيف موظفين دائمين والحصول على المعدات الضرورية للعمل بشكل صحيح. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن غابون تم تصنيفه كدولة ذات دخل متوسط، مما يحد من الأموال الدولية المتاحة للبلاد بشكل عام وللمنظمات غير الحكومية بشكل خاص. السياق القانوني: 1.6 لم يتحسن الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم أنشطة المنظمات غير الحكومية، القانون 53 26 بتاريخ 01 ديسمبر 2691، في عام 1102. في عام 0102، اقترح برنامج تعزيز الفاعلين غير الحكوميين           مراجعة لهذا القانون بهدف تعزيز استقلالية المنظمات غير الحكومية. كان من شأن الاقتراح أن يقلل من الإجراءات الإدارية والإعلانات التي يتعين على المنظمات غير الحكومية القيام بها، والاعتراف بوضع خاص منظمة غير حكومية ، وتوسيع الأنشطة المسموح بها وتزويد المنظمات غير الحكومية بتدابير جديدة لحمايتها من الحل. لم يتم تسجيل أي تقدم في عام 1102 في اتجاه اعتماد هذه المراجعة للقانون، على الرغم من أن

القانون الحالي لم يعد ملائمًا للمنظمات غير الحكومية الغابونية والدور الذي تلعبه في المجتمع. على سبيل المثال، فإن التوجيهات القانونية المتعلقة بالإدارة الداخلية، وإطار الأنشطة المسموح بها وحل المنظمات غير الحكومية جميعها غامضة، مما يمنح السلطات
مجالاً للتلاعب بشكل تعسفي بالمنظمات غير الحكومية ولا يترك لها أي سبل للطعن ضد المضايقات، باستثناء اللجوء المباشر إلى مجلس الدولة. واجهت العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على قضايا متنوعة ضغطًا متزايدًا من السلطات بسبب الصراع الناجم عن حركة  يكفي يكفي  ونزاع مع النقابة الوطنية للمعلمين. تواجه المنظمات غير الحكومية التي تنتقد السلطات تهديدات
صريحة أو مبطنة بالحل، وفي بعض الحالات، يكون قادتها هدفًا لتهديدات جسدية. واحدة من أكثر الأمثلة لفتًا للنظر على المضايقات من قبل السلطات في عام 1102 كانت تعليق في يناير لرواتب تسعة قادة من الاتفاقية الوطنية للنقابات في قطاع التعليم  كعقوبة ضد إضراب. رد القادة التسعة بالإضراب عن الطعام من 2 إلى 81 سبتمبر 1102 حتى يتدخل الأسقف في ليبرفيل
للتفاوض على إنهاء تعليق رواتبهم مقابل إنهاء الإضراب. لكن العديد من المطالب الأصلية لـ  لم يتم تلبيتها.

إذا كانت المنظمات الدولية معفاة من ضريبة القيمة المضافة وبعض الرسوم الجمركية، فإن المنظمات غير الحكومية الوطنية لا تستفيد من أي إعفاء ضريبي بموجب القانون. يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية من الناحية النظرية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية إذا حصلت على وضع مصلحة عامة، لكن القليل منها فقط يحصل على هذا الوضع لأن عملية الحصول عليه مرهقة للغاية. عندما
تحصل المنظمات غير الحكومية على رقم تعريف ضريبي، فإن برنامج مكتب التحصيل لا يحتوي حتى على خيار لتسجيل المنظمات غير الحكومية أو المنظمات غير الربحية، لذا تسجل المنظمات غير الحكومية نفسها كشركات ربحية. ومع ذلك، نادرًا ما تدفع المنظمات غير الحكومية ضرائب تتجاوز الرسوم الاجتماعية لموظفيها، وبالتالي فإنها معرضة لخطر المطالبة بمستحقات ضريبية. لا يزال من
الصعب على المنظمات غير الحكومية اللجوء إلى المشورة القانونية لأن هذه الخدمات مكلفة و المحامون المحليون ليسوا دائمًا مؤهلين. لا توجد أي تدريب متخصص حول التشريعات التي تحكم المنظمات غير الحكومية للمحامين، وقليل منهم فقط يتقنون هذه النصوص القانونية و عمل المنظمات غير الحكومية. لا توجد بعد أي قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية التي تولد إيرادات من
تقديم السلع والخدمات، على الرغم من أن عددًا متزايدًا من المنظمات تتقدم الآن للحصول على عقود وتقدم السلع والخدمات للدولة وللممولين الأجانب والوطنين. القدرة التنظيمية: 5.5 تحدد الأنظمة الأساسية لمعظم المنظمات غير الحكومية مهامها التي تعكس أهداف أعضائها المؤسسين. تدرك المنظمات غير الحكومية الغابونية أهمية التخطيط الاستراتيجي لبرمجة مجالات خبرتها
وللقضايا الوطنية الأوسع، لكن تنفيذها يختلف. في كثير من الحالات، لا تمتلك المنظمات غير الحكومية المعرفة أو الموارد المالية للقيام بممارسات تخطيط واسعة النطاق وتواجه صعوبة في التخطيط بشكل كافٍ مسبقًا، خاصة لأن القليل من الممولين مستعدون لتمويل خطة ثلاثية أو خمسية. تكون المنظمات غير الحكومية الغابونية محدودة بسبب عدم قدرتها على الاحتفاظ بموظفين
دائمين. بسبب طبيعة تمويلها، فإنها عادة ما توظف موظفين بموجب عقود قصيرة المدى تغطي فترة تنفيذ مشروع محدد وتعتمد كثيرًا على المتطوعين. بسبب التمويل المحدود الذي لديها، لا تستطيع المنظمات غير الحكومية الحصول على معدات مكتبية حديثة.  لهذا السبب، تشارك العديد من المنظمات مساحة مكتبية وبعضها مضطر للجوء إلى مقاهي الإنترنت للوصول إلى الإنترنت. الاستدامة
المالية: 1.6 إذا كانت هناك تهديد يواجه المنظمات غير الحكومية الغابونية مثل سيف داموكليس، فهي الاستدامة المالية. منذ عام 0102، لم يكن هناك في الواقع أي تحسين في توفر الأموال، خاصة على المستوى المحلي. لقد دفعت الوضع الاجتماعي السياسي المتوتر حول الانتخابات العديد من المانحين إلى الامتناع عن إطلاق فرص التمويل لصالح المنظمات غير الحكومية. لقد أدى
إغلاق  في عام 0102 أيضًا إلى تقليل فرص التمويل للمنظمات غير الحكومية. تم إنشاء مؤسسة سيلفيا بونغو أونديمبا في عام 1102 من قبل السيدة الأولى لغابون، جزئيًا لمعالجة هذه النقص. أهدافها المعلنة هي تمويل أنشطة

المنظمات غير الحكومية في ثلاثة مجالات: تعليم الشباب، الصحة الأمومية والطفولية، والتدريب المهني للسكان المهمشين. في عام 1102، أطلقت هذه المنظمة أول مناقصة لها، لكن عملية الاختيار تمت بطريقة غير شفافة للغاية، ولم تتمكن العديد من المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى هذه الأموال. كما تم عرقلة الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية بسبب تغيير الدولة
لأولويات التمويل في عام 1102. في الواقع، تم تخصيص الجزء الأكبر من الأموال العامة للاستعدادات لكأس الأمم الأفريقية 2102 وتنظيم الانتخابات التشريعية المقررة في 71 ديسمبر 1102. نادراً ما تطلق الدولة مناقصات لمشاريع عامة يمكن للمنظمات غير الحكومية التقدم لها، مما يجعل المنظمات غير الحكومية الأكثر استدامة مالياً تركز جهودها على البحث عن مصادر تمويل
دولية. تُمنح أكبر الأموال من قبل بعض المنظمات الخاصة، لكن المانحين الأجانب يقدمون أحياناً أموالاً للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية الدولية، التي أدت إلى تقليص التبرعات الدولية، قد أثرت بشدة على القطاع. هناك القليل جداً من المصادر المحلية للرعاية المتاحة للمنظمات غير الحكومية. في الحالات النادرة التي يتبرع فيها فرد لمنظمة غير
حكومية، يكون ذلك عادة لأغراض الدعاية الشخصية أو لحملة سياسية. يمكن أن يتم توفير هذا النوع من التمويل على سبيل المثال للمنظمات غير الحكومية التي تنظم أحداث رياضية للشباب، مما يسمح غالباً بنشر أسماء المتبرعين. بخلاف بعض المنظمات غير الحكومية الميسورة، فإن معظمها لا تمتلك نظاماً للإدارة المالية.
الضغط: 1.5 ساعدت أحداث عام 1102 المنظمات غير الحكومية على فهم تأثيرها على النقاشات العامة وإدراك أن السلطات العامة تراقب أنشطتها بشكل متزايد، حتى لو لم يتم تنفيذ الأطر المؤسسية للحوار. في هذا العام، شاركت المنظمات غير الحكومية في عدد من المنتديات ومجموعات العمل حول قضايا مثل التخطيط الأسري، والأمراض المنقولة جنسياً، والنظافة، وفيروس نقص المناعة
البشرية الإيدز. أثارت المنظمات غير الحكومية حماساً عاماً في عام 1102 من خلال عدة حملات ضغط ذات رؤية عالية حول قضايا اجتماعية وسياسية. في يناير، حلّت وزارة الداخلية أحد الأحزاب الرئيسية المعارضة، الاتحاد الوطني. بعد تأكيد هذا القرار من قبل مجلس الدولة في يوليو، أطلق تجمع من المنظمات غير الحكومية التي تكافح من أجل الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان
حركة